مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير الحرب على سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية السورية
اسم الكاتب: د. حيان احمد سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4681
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

تأثير الحرب على سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية السورية

الدكتور حيان احمد سلمان*

(تاريخ الإيداع 20 / 5 / 2015. قُبِل للنشر في 9/ 6 /2015)

□ملخّص□

تتعرض سورية لحرب ظالمة منذ أكثر من أربع سنوات، ويشارك فيها قوى الاستعمار القديم والجديد والتحالف الصهيوأمريكي ودول الخليج وتركيا وغيرها من الدول التي تدور في فلكها، وأثرت على كل جوانب الحياة المجتمعية السورية سأركز في بحثي هذا على تأثيرها الاقتصادي، وخاصة على سعر الصرف التابع للسياسة النقدية وعلى السياسة المالية أيضا، وسأركز على سعر الصرف لأنه يعبر عن سعر عملة ما مقابل عملة أو عملات أخرى.
استخدمنا سعر صرف الدولار لأنه الأكثر استخداما في التعاملات الاقتصادية السورية، وتجدر الإشارة إلى أن الليرة السورية ارتبطت مع الدولار الأمريكي منذ عام 1947بموجب القانون رقم /304/ تاريخ 2/2/ 1947وحدد سعر الليرة السورية بما يعادل(0.405513) غرام ذهب وتعادل(45.6) سنتا، وقد ظهرت أهمية سعر الصرف مع تزايد وتوسع التبادلات التجارية الدولية للسلع والخدمات والتعاملات المالية، وبلغة رقمية كم من الليرات السورية يجب بيعها أو التخلي عنها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأخرى أو الدولار مثلا، ومن هنا يتبين لنا أهمية استقرار سعر الصرف، ولذلك فإن من أهم مسؤوليات السياسة النقدية المتجسدة في البنك المركزي (بنك البنوك)، هو إيجاد سعر صرف يسهم في تفعيل النشاط الاقتصادي علىالمستوى الكلي والجزئي والمساهمة في زيادة القوة الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف–الناتج المحلي الإجمالي–الفجوة التسويقية– السياسة النقدية والمالية–السياسة النقدية الانكماشية والتوسعية–السوقالمفتوحة–الاحتياطي القانوني للمصارف–ميزان المدفوعات–المستوى العام للأسعار– العرض الكلي والطلب الفعال–الاحتياطي النقدي–الخط الائتماني–سياسة الإعصار النقدية– سعر الصرف الزاحف.

***أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

The impact of war on the exchange rate and the monetary and fiscal Syrian policy

Dr. Hayyan Ahmad Salman*

(Received 20 / 5 / 2015. Accepted 9 / 6 / 2015)

□ABSTRACT□

Syria suffers from an unfair war against it for more than four years, involving the forces of old and new Zionist- US colonialism and the Persian Gulf States, Turkey and other allied states. This war affected all aspects on the life of the Syrian community, but I will focus in the research on the economic impact, particularly on the exchange rate of monetary policy and fiscal policy too. I will focus on the exchange rate as it reflects the price of one currency against the other currency or currencies, and I used the dollar exchange rate because it is the most commonly used in Syrian economic transactions, The Syrian pound is linked with the us dollar in 1947 under law No.304/on 2 February 1947 and identified rate of the Syrian pound equivalent to (0, 405513) grams of gold, i.e. (45,6) cents.The importance of exchange rate was revealed with the growing expansion of international commercial exchanges of goods and services, financial transactions, and in the digital language how many of Syrian pounds shall be sold or abandoned to obtain one unit of another currency or USD, for example, so we can notice the importance of exchange rate stability, and therefore one of the most important responsibilities of the monetary policy in Central Bank, is to create an exchange rate that helps to boost economic activity on the macro and micro level and contribute to increase the economic power

Keywords:exchange rate– GDP-marketing gap – monetary and fiscal policy-contractionary monetary policy and expansion –open market– legal Reserve Bank-balance of payments-general price level-aggregate supply and effective demand-cash reserve-credit line– Hurricane cash policy –-rate creeping

***Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University,Lattakia,Syria.**

مقدمة :

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة والمتأثرةبالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالقوة الإنتاجية لكل دولة من الدول، ويشمل هذا كل الجوانب الاقتصادية سواء كانت التجارية أم الاستثمارية أم المالية وغيرها،وخاصة في وقت الأزمات،والعلاقة بين سعر الصرف ودرجة ومستوى الحرب والأزمة الناجمة عنها هي علاقة طردية؛ أي أن كل منهما يؤثر ويتأثر في بالآخر.بشكل عام فإن سعر الصرف هو نتيجة للوضع الاقتصادي العام قبل كل شيء،بدليل انه فيأثناء تعرض النظام المصرفي العالمي، بما فيه الاقتصاد السوري، لهزات اقتصادية ترافقتمباشرة مع تغيرات دراماتيكية في أسعار الصرف، ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر : المشاكل الاقتصادية التيشهدتها دول الاتحاد الأوربي في تسعينيات القرن الماضي وخاصة عامي 1991 و 1992،مشاكل المكسيك وانهيار شبه تام لعملتها (البيزو) في عامي 1994و1995، وأزمة دول شرق آسيا عام 1997 وخاصة في مجال تسديد الديون،والآن تشهد سورية أزمة اقتصادية كبيرة تجلت بشكل واضح في تذبذب أسعار الصرف،وانعكس هذا على كل أوجه النشاط الاقتصاديبجانبيه الإنتاجي والخدمي. ونظرا لهذه التقلبات الكبيرة بدأنا نتساءل مع غيرنا من الاقتصاديين أي نوع من أنواع سعر الصرفتعتمده السياسة النقدية السورية ؟!،تواجهناحاليا ثلاث حالات من سعر الصرف وهي: سعر(**الصرف العائم**) ويتحددحسب قوىالعرض والطلب، وسعر (**الصرف المدار**)ويتحددأيضا حسب قوى العرض والطلب،لكن معتحديد هامش تذبذب يحدده البنك المركزي،و في حال حصول خلل في مؤشر التذبذب يتدخل عندها مباشرة البنك المركزيبأسلوب ما بهدف إعادة سعر الصرف إلى السعر المستهدف، وسعر (**الصرف الثابت**) ويتحدد من قبل السلطات النقدية بشكل مباشر ومحدد، ولا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية ولا قوى العرض والطلب كما هو في الصين حاليا.

أهمية البحث واهدافه:

تأتي أهمية البحث من ضرورة وضع خطة لمواجهة تقلباتسعر صرف الليرة السورية وتذبذبها،وخاصة في ظل الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي الجائر المفروض من طرف واحد على الشعب السوري، ويسهم في ذلكأيضا توجه العصابات الإجرامية لتدمير مرتكزات البنية التحتية والمواقع الاقتصادية،ما أدى إلى خلق **فجوة تسويقية** ؛ أي فارق كبير بين الطلب على السلع والخدمات وعرضها،نتيجة ذلك حصل خلل في المنظومة السعرية بما فيها سعر الصرف. ودراستنا هذه ستحاول وضع تصور أو رؤية اقتصادية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل للتخفيف من غلواء تذبذب سعر صرف الليرة السورية.

مشكلة البحث :

يتناول البحث مشكلة في غاية الأهمية، وهي أن أسعار الصرف في سورية تتعرض لتغيرات كبيرة وخاصة بعد الحرب الظالمة التي شنت عليها بتاريخ 2011/3/15،علما أن أسعار الصرف كانت سابقا شبه ثابتة وتتغير ضمن هامش تذبذب محصور بين +_5%فقط، ولكن التغيرات الكبيرة في سعر صرفالليرة السورية ترك آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد السوري، بل تجاوزت هذه الآثار الاقتصادية إلى الجانب الاجتماعي وغيره من الجوانب الأخرى، وانعكس على كل مكونات المجتمع السوري وعلاقة سورية مع العالم الخارجي أيضا.

أهداف البحث :

يتجلى هدف البحث في تحديد الآثار الناجمة عن الحرب وتداعياتهاووضع خطة والية لمواجهتها، ويتم هذا من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وبما يؤدي إلى تحسين كل المؤشرات الاقتصادية سواء على المستويين الكليوالجزئي،وهدفنا هو وضع رؤية اقتصادية لتفعيلالسياسة النقدية و المالية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية،وهذا يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز قيمة القوة الشرائية لليرة السورية، لأنها تعتبر من مرتكزات السيادة الوطنية والإساءة لها يعني الإساءة للشعب العربي السوري بأكمله .

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي؛ أي الانطلاق من توصيف الواقع السوري وتحليل مكوناته ووضع رؤية لتطويره، والمنهج الاستنباطي أي دراسة علاقة المؤشرات الاقتصادية مع بعضها البعض وتأثرها مع تغير سعر الصرف الليرة السورية وتأثيرها عليه، والمنهج الاستقرائي من خلال ربط النتائج بالأسباب. وتم استخدام هذه المناهج بالاعتماد على دراسة البيانات الصادرة عن البنك المركزي السوري وغيره من المؤسسات الحكومية والخاصة والخارجية أيضا والتي لها علاقة خاصة بهذا الموضوع .

فرضيات البحث :

انطلق الباحث من الفرضيات الآتية :

1 - لم تؤثرالحرب على سعر الصرف في سورية .
2 - لم تحقق سياسة التدخل المعتمدة من قبل البنك المركزي استقرار سعر الصرف .
3 - لم تؤثرالحرب على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .
4 - لا يوجد انسجام بين السياستين النقدية والمالية في سورية .
5 - لا يمكن وضع خطة اقتصادية لمعالجة تذبذب سعر الصرف.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من الاقتصاد السوري وخاصة للسنوات الأخيرة،أي حتى نهاية الربع الأول من عام 201.، وتم الاعتماد على الوثائق الرسمية، خاصة الصادرة عن الجهات المسؤولة عن تحديد معالم السياسة النقدية والمالية.
حاولنا التركيز على الجمع والتأقلم بين وجهة النظر الأكاديمية والجانب العملي للخروج من مشكلة التغير الدائم والمستمر في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، ووضع رؤية اقتصادية للخروج من أزمة سعر الصرف وتداعيات تغيراته على المؤشرات الأخرى، وهنا تتداخل النتيجة مع السبب والعكس صحيح أيضا .

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة واقع سعر الصرف في سورية،لذلك تم التركيز على العوامل الاقتصادية المؤثرة، وخاصة تلك المعتمدة من قبل البنك المركزي السوري، لأنه هو الذي يرسم ، بشكل أساسي،معالم السياسة النقدية ويحددها، وكذلك دراسة العلاقة بين مرتكزات السياسة النقدية بما فيها سعر الصرف والسياسة المالية بما فيها الموازنة السنوية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

الدراسات السابقة:

تم دراسة عدد من الكتب والدراسات والمقالات العلمية التي ترتبطبعلاقة مباشرة مع هذا البحث،ونذكر منها :

1 – تقرير إخباري مع الدكتور **(أديب ميالة)** حاكم مصرف سورية المركزي [1]،منشورات وكالة الشام الإخبارية تاريخ 3/23/ 2015، وفيه ألقى السيد الحاكم المسؤولية على تجار المازوت،إذ إنهم استوردوا كمية من المازوت بقيمة /4.3/ مليار ليرة سورية،و سوقوها داخليا بمقدار / 10/ مليار ليرة سورية، و حققوا معدل ربح أكثر من 232%،ومن ثم قاموا بتحويل الليرات السورية المحصلة إلى الدولار،وهذا أدّى إلى زيادة الطلب على الدولار فارتفع نتيجة ذلك سعر الصرف، برأينا أن هذا التبرير غير كاف بدليل أن ارتفاع سعر الصرف حصل قبل السماح للقطاع الخاص باستيراد المازوت،وأن المشكلة تكمن في خلل بنيوي في آلية عمل السياسة الاقتصاديةو تراجع المؤشرات الاقتصادية أيضا وليس فقط في تجار المازوت.

2 – كتاب محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن [2]، تأليف الأستاذ وديع عبد الرزاق ناشر، منشورات جامعة صنعاء، اليمن 2009، ويبحث المؤلف في توصيف الاقتصاد اليمني وضعف الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع اغلب المؤشرات الاقتصادية. وبرأينا إن الباحث ركزَ على الجانب الوصفي أكثر من الرؤية التحليلية، وتجاهل دور الجانب السياسي في اليمن وخاصة المشاكل الأمنية منذعام 2005 وحتى الآن،و هذا ما أثرّ على كل الجوانب المجتمعية بما فيها الجانب الاقتصادي .

3 – دراسة بعنوان دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسة النقدية في العراق [3]، إعداد الدكتور حاتم جورج خليل، منشورات مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59 و 60 صيف عام 2012.لم يتناول الباحث الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط وزيادة أعباء الموازنة العراقية في ظل المواجهات الكبيرة التي تواجهها،خاصة أن النفط هو المورد الأساسي في العراق الشقيق.

4 – كتاب" ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها"[4]، تأليف روبرت كار سون، ترجمة الدكتور دانيال رزق، مراجعة الدكتور أحمد سعيد دوي دار، منشورات الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى مصر،القاهرة عام 1994. وقد تناول الكتاب المشاكل النقدية في الدول المتطورة وتجاهل مشاكل الدول النامية، لكنه تناول الأمور بشكل تحليلي وخاصة في الأمور المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف.

5 – كتاب" علم الاقتصاد"[5]، تأليف سام ويلسون، نورد هاوس، منشورات مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى عام 2006. ويتناول الكتاب التطورات الاقتصادية، ومعالجة آلية تغير المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي،وخصص فصلا كاملا لسعر الصرف ولكن فقط للاقتصاد الأمريكي.ويسوغ المؤلف السياسة النقدية الأمريكيةوإسهاهاا في الفوضى الاقتصادية العالمية، وخاصة إلغاء الدولار الذهبي في 1973/8/15،التي أطلق عليها اليابانيوناسم **(صدمة نيكسون)** ،وكانت هذه الحالة اكبر اختراق نقدي في التاريخ الاقتصادي العالمي،وتركت آثارها الكبيرة على أسعار الصرف العالمية في كل دول العالم .

الدراسة

سنقوم بدراسة هذا الموضوع وفق المخطط الآتي :

أولا – سعر الصرف ومرتكزات السياسة النقدية والمالية .

ثانيا– التوصيات والمقترحات :

أ – التوصيات .

ب - المقترحات :

1 - إجراءات على المدى القصير الأجل .

2 - إجراءات على المدى المتوسط الأجل .

3 - إجراءات على المدى الطويل الأجل .

ثالثا– الخاتمة .

رابعا– مراجع البحث .

أولا– سعر الصرف ومرتكزات السياسة النقدية والمالية :

يركز بحثنا على تغيرات سعر الصرف ومناقشة الفرضيات الخمس السابقة.وسنقوم بمناقشة الفرضيات الخمس المعتمدة في بحثنا بالاعتماد على معطيات الاقتصاد السوري من عام 2009 ولغاية الربع الأول من عام 2015، ونبدأ بمعالجة الفرضية الأولى وهي (**لم تؤثر الحرب على سعر الصرف في سورية**) ،معروف أن سعر الصرف يتأثر بالإجراءات السياسة النقدية بشكل مباشر، والسياسة المالية بشكل غير مباشر،وبمدى تغير المؤشرات الاقتصادية الأخرى أيضاً، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر **(زيادة الناتج المحلي الإجمالي – زيادة معدل النمو الاقتصادي – تحسين رؤوس المثلث الاقتصادي والذي يتضمن كل من زيادة متوسط دخل الفرد وتخفيض معدل البطالة ومستوى الأسعار – زيادة الصادرات وترشيد المستوردات– مستوى المديونية – زيادة إنتاجية العمل – التأقلم الإيجابي مع الاقتصاد العالمي - تعزيز مستوى التنافسية وزيادتها– زيادة الاحتياطيات النقدية....الخ)** . كانت سورية على الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالميةالتي انفجرت بتاريخ 2008/9/16في قلب الولايات المتحدة الأمريكية واقصد **(شارع وول ستريت)** التي تأثرت فيها كل دول العالم،لكنتأثيرها على سورية كان قليلا،بل إنهاحققت معدل نمو اقتصادي وسطي خلال فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة أي من عام 2001 ولغاية 2010 بمعدل وسطي قدره 5% ،وكانت من اقل دول العالم مديونية، وحققت الأمن الغذائي والصحي، وانخفض معدل البطالة إلى حدود 2.8% ، وزادت الصادرات والمستوردات،وتوسعت علاقات سورية أفقيا وتعمقت عموديا، وكانت الأسعار فيها من أقل الأسعار في العالم وخاصة للسلع الأساسية والمحروقات، وزادت منظومة الدعم الاجتماعي،وكان سعر الصرف يتراوح بين /47-48/ ليرة سورية للدولار الواحد، ولكن مع زيادة حقد الحاقدين على سورية وعلى محور المقاومة فقد خططوا لمؤامرة كونية ضد الدولة السورية بكل مكوناتها ومرتكزاتها وأرادوا تدمير البشر والشجر والحجر وإلغاء تاريخ سورية، فسخروا كل أموالهم الريعية وبتوجيه من الخارج ضد سورية وخاصة بعد أن رفض السيد الرئيس **(بشار الأسد)** الإملاءات الأمريكية التي عرضهوزير خارجية أمريكا **(كولن باول)** بعد احتلال العراق عام 2003،إضافة إلى رفض مشروع الفوضى الخلاقة ومشروع تمديد **(خط نابوكو للغاز)** الذي يمتد من منطقة **(آرضروم في تركيا)** إلى أوروبا، والهدف هو محاصرة كل من روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والصين وسورية وغيرها. وزاد من حقد المتآمرين أن سورية دعمت قوى المقاومة التي حققت انتصار تموز عام 2006 في لبنان وتم دعم قوى المقاومة الفلسطينية والعراقية وغيرها، ومن هنا ركز المتآمرون وخططوا ونفذوا وانفجرت المؤامرة التي نتج عنها أزمة منذ 2011/3/15، وبعد فشل الأعداء عسكريا وسياسيا واجتماعيا،بدؤوا يخططوا لتدمير سورية من الداخل وتحديدا من الباب الاقتصادي،من خلال ضرب مرتكزات البنية والقوة الاقتصادية السورية من معامل ومصانع وزراعة وتجارة ومشاريع صغيرة ومتوسطة ومساجد ومدارس ومشاريع النفط والغاز وصوامع الحبوب والكنائس وسرقة التراث السوري واستهداف الكوادر العلمية والعسكرية والخبرات الوطنية ...الخ. نتيجة ذلك تراجعت المؤشرات الاقتصادية وزادت أسعار السلع والخدمات ،بما فيها سعر

الصرف، مع الإشارة إلى أن سعر الصرف يتأثر بعدد من العوامل منها بالدرجة الأولى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعدل سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر السوق الموازية وغيرها .

ولكن يتحدد سعرالصرف بشكل أساسي في سوق تبادل العملات النقدية، ويتم هذا من خلال تلاقي قوى العرض والطلب على العملات الأخرى،لذلك فإن أفضل السياسات الاقتصادية هي تلك التي تحافظ على أسعار صرف متوازنة تتناسب مع بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى وتفعل دورة النشاط الاقتصادي. ومن خلال تحليلنا لواقع أسعارالصرف في سورية التي تتحقق من خلال العلاقة بين العرض والطلب على العملة الأجنبية وواجهتنا/3/حالات أساسية وهي:

1 توازن سعر الصرف عندما يكون العرض بالعملة الأجنبية يعادل حجم الطلب الداخلي عليها .

2 ارتفاع أسعار الصرف عندما يكون الطلب على العملة الأجنبية أكبر من العرض عليها .

3 تراجع أسعار الصرف عندما يكون طلبها أقل من العرض عليها .

أي أن تغير سعر الصرف يتلاءم ويتوافق مع مقدار وحجم الفجوة التسويقية بين العرض الكلي والطلب الفعال،أي أن طبيعة العلاقة هي علاقة طردية،ويتحدد **العرض الكلي** من العملة الأجنبية بقدرة السياسة الاقتصادية ممثلة بالبنك المركزي على التدخل في السوق النقدية من خلال ضخ كتلة من العملة الأجنبية، والهدف هو الوصول إلى توازن الطلب والعرض، **أما الطلب الفعال** على العملة الأجنبية فإنه يتحددمن قبل الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة والمشتركة. من هنا تظهر أهمية السياسة الاقتصادية تكاملهابين مكوناتها وخاصة السياسة النقدية والمالية وكذلك القدرة على استخدام أدواتهما الخاصة لتحقيق ذلك، وهنا نرى من الضرورة تعريف كل من السياستين كما يأتي :

1 –**السياسة النقدية:** هي مجموعة القواعد والوسائل والتدابير والإجراءاتالتي تقوم بها السلطة النقدية ممثلة بالمصرف المركزي [6]،وهدفها التأثير على عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، وتعتمد لتحقيق ذلك عوامل كمية ونوعية،من أهم الأدوات الكمية نذكر :

أ – سعر إعادة الخصم أي خصم الأوراق التجارية للمتعاملين من الأشخاص العاديين والاعتباريين .

ب –بيع الأوراق المالية من قبل المصرف المركزي والدخول في السوق بائعا وشاريا وهذا يدعى السوق المفتوحة .

ت – تحديد نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف والمؤسسات النقدية من خلال توجيهها، ويتم هذا من خلال وضع نسبة ما من ودائعها في البنك المركزي، ولا يحق لها استخدامه إلا بموافقة من المصرف المركزي.

ث – استخدام عوامل كمية ومنها نذكر على سبيل المثال(معدل سعر الفائدة– مستوى النشاط الاقتصادي – مستوى الاستثمار– معدل التضخم– سعر الصرف– حجم الديون الخارجية وخدمتها ...الخ) .

وتهدف السياسة النقدية من جراء ذلك إلى تحقيق المربع السحري الاقتصادي، الذي يتكون من (تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي – تحقيق التشغيل الكامل وتخفيف معدل البطالة – تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية – تحقيق توازن العلاقات مع العالم الخارجي أي توازن ميزان المدفوعات) .

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة النقدية إما سياسة انكماشية أو توسعية، والفارق بينهما هو أن :

- **السياسة النقدية الانكماشية** : وتهدف إلى مكافحة التضخم، من خلال سحب الكتلة النقدية المتاحة أو المعروض النقدي من السوق، ووضع حدود لضخ كتلة نقدية جديدة. نتيجة ذلك يصبح التدفق النقدي أقل من التدفق السلعي .

السياسة النقدية التوسعية : تهدف للخروج من الركود والانكماش الاقتصادي، وهي عكس الحالة السابقة؛أي أن المعروض النقدي المتاح أكبر من المعروض السلعي، وعندها يتم تحريك الطلب الكلي الذي يولد استنفار قوى الإنتاج العاملة والكامنة،يتم عندها تفعيل دورة النشاط الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية،وإضافة إلى السياستين السابقتين يتأثر سعر الصرف أيضا بعوامل ومؤشرات اقتصادية أخرى نذكر منها مثلا :

- واقع ميزان المدفوعات : أي صافي التعامل والتبادلات التجارية مع العالم الخارجي، وهو يختزل معظم تأثيرات العوامل الحقيقية المحددة لعرض العملات الأجنبية وطلبها في سوق الصرف المحلية .
- المستوى العام للأسعار : ويعبر عن الضغوط التضخمية في السوق، ويتأثر بالعلاقة بين الكتلة النقدية والسلعية ومستوى الدعم الحكومي للسلع والخدمات .
- سعر الفائدة : أي سعر إقراض الأموالو ثمن وحدة النقد الواحدة وسعرها، و يؤثر سعر الفائدة على سعر الصرف بشكل مباشر وخاصة في حالة الحاجة لرأس المال الخارجي وضرورة الاستدانة من الخارج.
- وجود عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف ومنها مثلا :

- على مستوى الاقتصاد الكلي : (الميزان التجاري – معدل النمو الاقتصادي–الاحتياطات النقدية – سعر الخصم.– المديونية الخارجية – العجز الموازني ...الخ) .
- على مستوى الاقتصاد الجزئي : ويتجلى هذا في فعالية القطاع الاقتصادي الخاص والمشترك سواء من خلال إنتاجية العمل ومرونة الهيكل الإنتاجي وقدرته على تأمين احتياجاته من إيراداته.

2 – **السياسة المالية** : تعبرّ عن نوع تدخل الدولة وحجمه ومداه في الحياة الاقتصادية من خلال موازنتها السنوية، وتتأثر وتؤثر على باقي المؤشرات الاقتصادية مثل **(الناتج المحلي الإجمالي– معدل الادخار– الاستثمار– مستوى الأسعار– توظيف الموارد – معدل الضرائب – معدل التضخم و الدين العام ..الخ)** ،ثم إن مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعتبران من أهم عوامل نجاحهما،ويكون من خلال زيادة العلاقة التشابكية بينهما، إضافة إلى علاقتهما مع الجوانب الاقتصادية الأخرى مثل السياسة الاستثمارية والتأمينية وواقع سوق الأوراق المالية والصناديق السيادية،ومدى التدخل الايجابي للدولة في السوق المالية انطلاقا من أنه لا يمكن أن تترك السوق لقوى العرض والطلب أي **(اليد الخوفية)** حسب تعبير الاقتصادي الكبير أدم سميث ،بل يجب أن تسعى السياستان لتحقيقعدة أهداف منها مثلا (تحسين المؤشرات الاقتصادية – استقرار سعر صرف الليرة السورية تحسين المستوى الام للأسعار– **مكافحة التهرب الضريبي** – ...الخ) .

من هنا يتبين لنا أن مسار السياستين يجب أن يكون في اتجاه واحد،لكن هذا لايعني تطابقهما،ويمكن تشبيههما بعربتي قطار واحد تسيران في اتجاه واحد، لكن لكل منهما مسارها وخصائصها الخاصة فيها،وفي ظل الظروف الحالية لاقتصادنا ، فإن هدف السياستين يجب أن يتجسد في تحقيق الأهداف الآتية :

أ . تقليل الاختناقات في الطلب على القطع الأجنبي من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتعزيز قيمة الليرة السورية .

ب .ترشيد استخدام القطع الأجنبي والاقتصار على تمويل المستوردات من السلع الأساسية .

ت .تفعيل عمل القطاعات الاقتصادية وتامين انسياب السلع والخدمات الضرورية إلى السوقبسعر مقبول

ث . تنظيم التجارة الخارجية وحماية كل من المنتج و المستهلك .

ج .العمل على زيادة الإيداعات بالليرة السورية والعملات الأجنبية من خلال تقديم حوافز مالية.

ح .تفعيل التحصيل الضريبي من خلال ربط إجازة الاستيراد بالفاتورة المالية، واتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ ذلك مثل(إعلام الهيئة العامة للضرائب بالكمية المستوردة وأسعارها، ومتابعة انسيابها في السوق وتحديد الأسعار بما يتناسب مع التكلفة) .

خ . السماح للمواطنين والأجانببالادخار بالعملة السورية مقومة بالدولار الأمريكي وبسعر الصرف الرائج بتاريخ الإيداع، لكن بشرط أن يتم سحب الإيداعات بعد فترة زمنية معينة يحدد آليتها ومدتها مجلس النقد والتسليف .

د .وضع خطة لمواجهة تذبذب سعر صرف الدولار،الذي يتأثر بمجموعة من العوامل نذكر منهاعلى سبيل المثال وليس الحصر:

- حجم التبادلات والتغيرات التجارية ومستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومستوى سعر الفائدة.
- حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والحصار والعقوبات الاقتصادية وحجم الموازنة السنوية.
- هيبة الدولة وهي الضامن الأساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي.
- واقع الميزان التجاري و الجاري و وميزان المدفوعات وباقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- حجم المديونية الخارجية والقسط السنوي لسداد فوائد الدين.
- معدل التضخم المالي و النقدي وسياسة التحرير الاقتصادي المعتمدة .
- مدى تأثير تداعيات الإشاعة الاقتصادية والمضاربين والمحتكرين وتجار الأزمة وواقع السوق السوداء.
- طبيعة النمط الاستهلاكي ومدى اعتماده على السلع ذات المنشأ الداخلي أ والخارجي.
- مدى التوافق بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل زيادة الإصدار النقدي .

وانطلاقا مما سبق، ونظرا للتغيرات الكبيرة والدراماتيكية في سعر الصرف وخاصة للدولار أمام الليرة السورية،ولا سيما أن البنك المركزي السوري ومنذ عام 1990 استخدم سياسة سعر الصرف في سورية من خلال ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي،وبعد فترة زمنية ربطت الليرة السورية بسلة العملات المطابقة لتركيبة حقوق السحب الخاصة،ولكن لم تنجح سياسة البنك المركزي في ذلك،بدليل أن سعر الصرف للدولار الأمريكي كان في عام 2010 أي قبل الأزمة بحدود (47–48) ليرة سورية للدولار الواحد،و بدأ سعر الصرف بالارتفاع منذ النصف الأول من عام 2011 أي بعد الأزمة مباشرة، ووصل إلى حدود 250 ليرة سورية للدولار، وخلال عام 2014 زاد الفارق بين سعر صرف الدولار الرسمي وغير الرسمي [7]، و تراجع سعرالصرف الرسمي بنسبة 4.22% وغير الرسمي بنسبة 2.38%. وقد شهد شهر أيلول عام 2014 ارتفاع في سعر الصرف في السوق الرسمية من / 164/ ليرة سورية ووصل إلى سعر/ 202/ ليرة سورية للدولار الواحد الأميركي،وارتفعت أيضا أسعار السلع والخدمات وخاصة أسعار المحروقات،مما ترك آثارا سلبية على مستوى المعيشة في سورية،أي أن الأزمة أثرت بشكل مباشر على سعر الصرف، **وهذا يعني عدم صحة الفرضية الأولى التي تقول بإن الأزمة لم تؤثر على سعر الصرف** في سورية،ويؤكد استنتاجنا هذا أنه، على ا الرغم من الدعوات والكتابات حول ضرورة ترشيد المستوردات وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر فيها سورية، إلا أن المصرف المركزي استمر في سياسته في تغطية المستوردات، ومع الضغط الذي حصل على البنك المركزي من جراء ذلك اضطر القائمون على إدارة السياسة النقدية باتخاذ قرار يتضمن مجموعة من الإجراءات ومنها (رفع نسبة تعهد التصدير من 50%إلى 100%من إجمالي قيمة الصادرات، أي أن يلتزم المصدرون بإعادة كامل حصيلة صادراتهم من القطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي، كما تضمن أيضا إتاحة المجال أمام المصدرين الصناعيين بالنسبة للصناعات الهندسية والمعدنية والكيميائية والدوائية والبلاستيكية لاستخدام حصيلة صادراتهم لتمويل مستورداتهم من

المواد الأولية اللازمة لصناعتهم،شريطة تعهد المصدر الصناعي بتقديم شهادة جمركية تثبت قيامه بعملية استيراد بقيمة تعادل حصيلة صادراته [8]، وأكد بعض الاقتصاديين أن أهم العوامل التي أثرت في تذبذب سعر الصرف هو أن الليرة السورية كانت مقيمة قبل الحرب بأكبر منسعر صرفها الحقيقي،وقد غاب هدف النمو الاقتصادي عن السياسة النقدية،وتجلى هذا في قلة التسليفات الموظفة في القطاع الحقيقي للصناعات التحويلية، وكانت النتيجة سلبية على القطاعات المنتجة وتنافسية الصادرات السورية [9]،ونتيجة ذلك لم يتمكن البنك المركزي من تحقيق أهدافه المعتمدة على مرتكزات السياسة النقدية وهي(استقرار الأسعار ومكافحة التضخم– دعم الإنتاج الوطني–تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية– تحرير أسعار الفوائد – تغيير هيكلية الودائع لتصبح أكثر ثباتا واستقرارا...الخ)، وهذا يؤكد ماتوصلنا إليه من عدم صحة الفرضية الأولى.

مناقشة الفرضية الثانية :

التي تقول(**لم تحقق سياسة التدخل المعتمدة من قبل البنك المركزي استقرار سعر الصرف).**

سنحاول معالجة هذه الفرضية من خلال التساؤل:هل أثبتت سياسة التدخل من قبل البنك المركزي نجاحها أم لا. وسنعتمد بذلك على تحليل و مقارنة المؤشرات الاقتصادية من عام 2010 ولغاية عام 2014. وقد وجدنا للأسف أن بعض مظاهر الخلل بدأت تتسرب في تحديد أسعار الصرف على الرغم من جلسات التدخل للبنك المركزي [10]،إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي،ومعدل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك تم استنزاف قسم كبير من الاحتياطيات النقدية،وزاد معدل البطالة ، وارتفعت الأسعار ،وتراجعت التجارة الخارجية، وزاد العجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة وغيرها؛ أي أنه رغم زيادة جلسات التدخل للبنك المركزي في سوق القطع، إلا أن أسعار الصرف ترتفع باستمرار [11]،إذإنه ومن خلال الملاحظة والتحليل تبين لنا أنه كلما تدخل المصرف المركزي في سوق النقد، ترافق مع ارتفاع سعر الصرف، وأيضا كلما رفع المصرف المركزي سعر دولار الحوالات والصرافة المرخصة، ترافق هذا مع ارتفاع سعر الدولار المتداول في السوق،وهذا أمر يدعو إلى التساؤل،حتى أن هناك من يعتقد أن تجار السوق السوداء يضغطون على المركزي لرفع أسعاره الرسمية، عبر سياسة الترويج لأسعار وهمية مبالغ فيها وبالأساس لايتمالتعامل معها، كما أن الملاحظة ومتابعة سوق الصرف والتحليل أوصلنا إلى أن شركات الصرافة ،في أكثر الأحيانتجاوزت المركزي وباعت الدولار بزيادة / 3/ ليرات جهارا نهارا،

وبأنسعرصرفالدولارالرسميوصلإلى/250/ليرةسورية[12]،وبان(سعر الصرف للدولار الأميركي في عام 2015ارتفع أمام الليرة السورية في السوق السوداء مقتربا من/ 288/ ليرة سورية، وارتفع الدولار في شركات الصرافة المرخصة حتى /255/ ليرة سورية للبيع و/48.252/ ليرة سورية للشراء، وأن السعر الرسمي في نشرة مصرف سورية المركزي مستقر عند /45.216/ ليرة سورية)،إذا لم تحقق سياسة التدخل المعتمدة من قبل البنك المركزي في استقرار سعر الصرف أهدافها، بل على العكس تم استنزاف القسم الكبير من الاحتياطيات النقدية، وزادت الأسعار في السوق السوداء مترافقة مع زيادة التهريب وحالات الاحتكار والمضاربة، و توسعت السوق السوداء، وهذا يتطلب إعادة النظر بالسياسة النقدية وتقييمها بشكل مستمر ودائم، ووضع حد لاستنزاف الاحتياطي المتبقي بل العمل على زيادته من خلال زيادة الصادرات وترشيد المستوردات، وان يكون هدف السياسة النقدية العمل على تحسين واقع المؤشرات الاقتصادية؛أي أن **سياسات التدخل المعتمدة من قبل البنك المركزي لم تؤكد صحتها وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية** التي تقول بإن سياسة التدخل المعتمدة من قبل البنك المركزي لم تحقق استقرار سعر الصرف .

مناقشة الفرضية الثالثة : لم تؤثر الحرب على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

سنقوم بمعالجة هذه الفرضية اعتمادا على تحليل أغلب المؤشرات الاقتصادية والمالية من عام 2009 ولغاية عام 2014،وحسب نشرة اقتصادية معدة من قبل هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،وتضمنت عدة مؤشرات اقتصادية كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 1 المؤشرات الاقتصادية من عام 2009 ولغاية عام 2014 وبمليارات الليرات السورية

المؤشر / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	1421	1470	1402	1081	994	959
معدل النمو الاقتصادي	%9،5	%5،3	%6،4-	%23-	%8-	%5،3-
قيمة الصادرات	488	569	505	196	77	424
قيمة المستوردات	714	812	965	794	492	834
الميزان التجاري	226-	243-	460-	598-	415	410
نسبة التغطية	%68	%70	%52	%25	%16	%51
معدل البطالة	%1،8	%6،8	%9،14	%38	%54	%1،56
الموازنة السنوية	685	754	835	1327	1383	1554
عجز الموازنة السنوي	214	164	167	529	745	149
نسبة العجز / الناتج	%8	%8،5	%3،5	%19	%6،52	%15
عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة	87	69	44	18	3	3

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه، وجدنا تراجعا في أغلب المؤشرات الاقتصادية، ونذكر منها مثلا تراجع معدل المشاركة في قوة العمل بحوالي 10% من عام 2011 ولغاية 2014، كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي بسبب التدمير الممنهج لمرتكزات القوة الاقتصادية.وقد تحول معدل النمو من موجب إلى سلبي منذ عام 2011، لكنه بدأ يتحسن وإن كان مايزال سالبا،كما ساء الوضع الغذائي و زاد عدد الذين دخلوا تحت خط الفقر وذلك بسبب الزيادة في الأسعار لأغلب السلع والخدمات.و تراجع عدد الطلاب ومؤشر التنمية البشرية ...الخ، وزاد عدد المهجرين بسببانعدام الأمن المجتمعي، وهجر الناس أماكن عملهم للداخل أم للخارج،وتم إحداث تغييرات جوهرية في العامل الديموغرافي من خلال انتقال المواطنين بين محافظات ومناطق القطر، وحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توصلوا إلى أن العدد الإجمالي للاجئين السوريين في دول الجوار وصل إلى / 6،2/ مليون شخص، كما أكد دليل التنمية البشرية وتقديرات العاملين في المركز السوري لبحوث السياسات بأن دليل التنمية البشرية لعام 2014 الذي يتضمن / 3/ مؤشرات أساسية وهي **(الصحة والتعليم والدخل)** ، أكد بأن المؤشرات الثلاثةتراجعت بشكل واضح بالمقارنة مع عام 2010،وخاصة مؤشر الصحة بنسبة / 3،36%/ و معدل التعليم بنسبة / 3،2% / وخاصة مؤشر الالتحاق بالتعليم وسنوات الدراسة، وتراجع مؤشر الدخل بنسبة 3،29% ،كما تراجع أيضا مؤشر الصحة من خلال التدمير الممنهج من قبل العصابات الإجرامية للبنية التحتية لقطاع الصحة، إضافة إلى تدمير كلي أو جزئي للمؤسسات والعاملين في هذا القطاع، وتؤكد معلومات وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية للنصف الأول من عام 2014 بأن 18% من المواقع الصحية هي خارج الخدمة، وان 21% تعمل بشكل جزئي، كما تعاني

أغلب المستشفيات من نقص الكوادر البشرية وخاصة في المحافظات التي تشهد وجودا للعصابات الإجرامية مثل محافظة ادلب وحلب ودير الزور والمحافظات الشرقية وغيرها،وهذا يؤكد أن الحرب أثرت علىالمجتمع السوري كله وبكل مكوناته سواء الاقتصادية أم الاجتماعية وغيرهما،لذلك يمكن القول بعدم صحة الفرضية الثالثة التي تقول **(لم تؤثر الأزمة في سورية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية).**

مناقشة الفرضية الرابعة : لايوجد انسجام بين السياستين النقدية والمالية :

بعد أن أكدنا بأن السياسة النقدية لم تثبت فعاليتها، فسأحاول معالجة واقع وفعالية السياسة المالية، وسأعتمد بذلك على تحليل المؤشرات الاقتصادية للسنوات الخمس الأخيرة أي من عام 2010 ولغاية عام 2014،فقد وجدنا تراجعا كبيرا في أغلب المؤشرات الاقتصادية ، ولكن ترافق هذا أيضا معزيادة عمليات تهريب الليرة السوريةوتراجع قوتها الشرائية،ولم تستطع السياسة المالية الموضوعة من قبل وزارة المالية معالجة التدهور الكبير في القوة الشرائية لليرة السورية، بل على العكس زاد مستوى الأسعار وارتفع معدل التضخم ، وتراجعت الاستثمارات بشكل كبير خلال الأعوام المذكورة [14]،حيث أصبح (الوضع التشغيلي الاستثماري غير الملائم للقطاع المصرفي دفع المصارف الخاصة إلى إيداع أموالها بالقطع الأجنبي لدى المصارف الخارجية، أي خروج كتل كبيرة من الأموال بالقطع الأجنبي من المتداول، وهذا زاد من الطلب على الدولار أو بتقليص العرض منه خلال الفترة الماضية على الأقل،وان 800 مليار ليرة سورية في المصارف الخارجية)،ويضيف الكاتب أن (حالة العقم التشغيلي للعمل المصرفي في الوقت الراهن حيث أن ضخامة الموجودات المترافقة مع ضعف التشغيل وضآلة حجم التسليفات هي حالة جمود غير صحيحة بدليل أن المصارف الخاصة اضطرت لتشغيل مايعادل 50% من قيمة موجوداتها في المصارف الخارجية لتلافي الخسارة إن لم يكن الإفلاس الحتمي)، وهذا يؤكد ضعف الرقابة الماليةعلى عمل المصارف التابعة لوزارة المالية،بل وترافق هذا مع **صمت كبير للمصرف المركزي**وحتى غيابه التام عن توضيح أو تفسير ولجم هذه الظاهرة المصرفية،وزاد تهريب الأموال إلى الخارج مع زيادة الموازنات السنوية أيضا من سنة لآخري،وبشكل خاصزيادة الإنفاق الجاري،فمثلا بلغت موازنة عام 2015 مبلغ / 1554/ مليار ليرة سورية، بزيادة عن موازنة 2014 بمقدار / 164/ مليار ليرة سورية وبنسبة 8،11%،ونذكر كتأكيد لكلامنا بعض المؤشرات المرتبطة بالسياسة المالية كما في الجدول التالي،

الجدول رقم /2/ المؤشرات المالية من عام 2010 ولغاية 2014والقيمة مليار ليرة سورية

المؤشر/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014 تقديري
الموازنة السنوية	754	835	5،1326	1383	1390
الإنفاق الجاري	427	455	5،951	1108	1010
نسبة الإنفاق الجاري	%57	%55	%72	%80	%72
قيمة الإنفاق الاستثماري	327	380	375	275	380
نسبة الإنفاق الاستثماري / الموازنة	%43	%45	%28	%20	%%28
إجمالي الإيرادات الفعلية	590	668	798	638	883
إجمالي العجز	164	167	5،529	745	507
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2835	3153	2852	1417	1360
نسية الانفاق الاستثماري / الناتج	%5،11	%12	%2،13	%4،19	%9،27

نسبة العجز / الناتج	%8،5	%3،5	%6،18	%6،52	%3،37

ومن خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا تراجع كل المؤشرات المالية، فمثلا تراجع الناتج المحلي الإجمالي وزاد العجز الموازني وتراجعت الإيرادات و الإنفاق الاستثماري وغيرها من المؤشرات الأخرى،هذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة والتي تقول بأنه(**لايوجد انسجام بين السياسة النقدية والمالية**).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بداية أقول سأحاول أن أعالج الفرضية الخامسة والتي تقول **(لايمكن وضع خطة اقتصادية لمعالجة تذبذب سعر الصرف)**، وسأعتمد في ذلك من خلال تقديم توصيات ومقترحات لوضع خطة اقتصادية لمعالجة تذبذب سعر الصرف، لكن سأعتمد \\الفصل بين التوصيات والمقترحات، مع قناعتنا بأن كل منها يكمل الأخر ومن الصعوبة الفصل بينهما .

أ- التوصيات:

نظرا لضخامة الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى سعر الصرف بشكل خاص، فإن من أهم التوصيات التي يمكن أن نذكر منها :

1 -تركيز راسمي السياستين النقدية والمالية على ضرورة توصيف الواقع الاقتصادي السوري .

2 -وضع آلية اقتصادية عقلانية وعلمية وعملية وشفافية لتفعيل استثمار كل مكونات الاقتصاد الوطني .

3 -استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها إلى مزايا تنافسية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية .

4 -تفعيل عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وإعادة النظر في الكثير من الاتفاقيات التجاريةالموقعة سابقا .

5 - تعزيز التوجه شرقا وضرورة التوافق بين إجراءات السياسة النقدية والمالية .

6 -تأمين مقومات صمود الدولة السورية في وجه هذه الحرب والمؤامرة الخبيثة .

7 -العمل لعودة هيبة الدولة من خلال تطبيق القانون ومكافحة تجار الأزمة والعصابات الإجرامية .

8 -اعتماد إجراءات إسعافية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل

وانطلاقا من هذه التوصيات حاولنا وضع رؤية اقتصادية بهدف تحسين الواقع الاقتصادي بشكل عام وتفعيل السياستين النقدية والمالية بشكل خاص وسعر الصرف بشكل أخص،من خلال تقديم مقترحات على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل .

التوصيات :

نتقدم بالمقترحات التالية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل، لكن مع الإشارة إلى صعوبة الفصل بينها، حيث أن كل منها يتفاعل ويتكامل مع الأخرى، وسنقوم بتبويبها وحسب أهميتها وبما ينسجم مع الظرف الاستثنائي الذي يشهده الاقتصاد السوري وحسب التسلسل الزمني لتطبيقها :

1 - إجراءات على المدى القصير الأجل :

وتتضمن وضع رؤية إسعافية مستعجلة قادرة على تجاوز المشاكل المترتبة على سعر الصرف حاليا وهنا نقترح مايلي :

أ -تمويل المستوردات الضرورية فقط من قبل البنك المركزي وحسب أولويتها المجتمعية .

ب – التنسيق المستمر بين مجلس النقد والتسليف والجهات الحكومية لتحديد هذه الأولويات بشكل دوري.

ت – ترشيد تمويل الاحتياجات الأخرى مثل نفقات السفر– العلاج– الدراسة – الإقراض ...الخ.

ث – تفعيل عمل مجلس النقد والتسليف ودعم المنظومة المصرفيةوحسب المرسوم 2011/21.

ج تشجيع الصادرات لزيادة الاحتياطي النقديو ربط المستوردات بالصادرات وزيادة حصيلة تعهد القطع .

ح إلزام المصدرين بضرورة الالتزام القطعي بسداد قيمة تعهدات القطع للصادرات .

خ تفعيل عمل الرقابة الحكومية المالية ومكافحة حالات المضاربة والاحتكار والسوق السوداء وتجار الأزمة.

د –تنظيم عمل المنظومة المصرفية وتشجيعها لتمويل مستوردات القطاع الخاص.

ذ –السماح للمواطنين والأجانب بفتح حسابات بالقطع الأجنبي وبسحبها ضمن إجراءات يحددها مجلس النقد والتسليف .

ر –اعتماد الشفافية لمواجهة الإشاعات النقدية حول زيادة أسعار الصرف، ويطلق على هذه الحالة **(الذعر الاقتصادي)**أو**(سياسة القطيع)** ، ومن خلال هذه السياسة تؤدي الإشاعة الى خلخلة الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي زيادة سعر الصرف.

ز –التراجع عن بيع القطع الأجنبي للمواطنين وخاصة أنه تم استغلالها من قبل تجار العملة.

س – إعطاء هامش من الحرية في تحديد سعر الفائدة وبحدود نقطتين مئويتين لزيادة الإيداعات.

ش – ربط الاستيراد بالتصدير لضمان انسياب المنتجاتويحافظ على الاحتياطي النقدي في البنك المركزي .

ص – تفعيل سياسة التدخل الإيجابي لمؤسسات القطاع العام وغيرهما لتوفير السلع الضرورية .

ض – السماح للقادمين إلى سورية بإدخال القطع الأجنبي وتحديد مبلغ معين من قبل المصرف المركزي للمغادرين من سورية ويكون تحديده من قبل مجلس النقد والتسليف .

ط تقديم محفزات لزيادة الإيداعات النقدية من قبل المواطنين أو بين المصارف مع بعضها البعض.

ظ اعتماد سياسة الإيداع والتسليف بما ينسجم مع معالم الواقع الاقتصادي الحالي الذي يعيش اقتصاد حرب.

ع تحديد الاحتياطي النقدي الإلزامي: أي تحديد نسبة مئوية يتم اقتطاعها من الودائع لدى المصارف وإيداعها في البنك المركزي، وأن تأخذ هذه المصارف بعين الاعتبار بأنها لن تستطيع استخدامها على المدى القصير، بعد ذلك نعمد لتحديد الأموال القابلة للإقراض، وتعادل **(الودائع في البنوك – الاحتياطي الإلزامي)**.

غ وضع قائمة بيضاء وسوداء لرجال الأعمال الذين يساهموا في تثبيت أو خلخلة سعر الصرف.

ف – فرض أشد العقوبات بحق مهربي الليرة السورية والعملات الأجنبية إلى الخارج .

ق تنظيم منحإجازات الاستيراد وتسهيل تصدير السلع وتحفيزالإنتاج .

ك توجيه المصارف لشراء الحوالات النقدية بسعر قريب من سعر الدولار الفعلي في السوق .

ل تشجيع السوريين المقيمين في الخارج لزيادة التحويلات والإيداعات النقدية في المصارف السورية.

م –التوجه لإيجاد أكثر من خط ائتماني أي (قرض مالي بتسهيلات ائتمانية يخصص لشراء السلع من الدولة المانحة)، وأن يكون مع دول صديقة وخاصة روسيا والصين والبرازيل والهند وغيرها.

ن تفعيل عمل الوسائل الإعلامية والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم لزيادة الثقة بالعملة الوطنية.

2 إجراءات على المدى المتوسط الأجل :

وتتضمن هذه الإجراءات الاستمرار مع ماينا سب من الإجراءات السابقة ونضيف إليها:

أ –دراسة العلاقة بين معدليزيادة الإصدار النقدي والنمو الاقتصادي للمحافظة على قوة الليرة الشرائية.

ب – زيادة الناتج من خلال تفعيل مكونات الاقتصاد الوطني و زيادة القروض الإنتاجية للمشاريع الإنتاجية.

ت – توقيع اتفاقيات تجارية مع الدول الشرقية وبما يضمن مزايا تفضيلية وخاصة في مجال التكلفة بكل مكوناتها.

ث – دراسة النتائج المترتبة على تمويل المستوردات الضرورية ومعدل استقرار سعر الصرف.

ج –مراقبة أسعار المواد المستوردة بعد ضخ الكميات المطلوبة من القطع الأجنبي بهدف تأمينها.

ح –استخدام العملات الأخرى المتواجدة في البنك المركزي بما فيها الاحتياطي الذهبي لتثبيت سعر صرف الليرة .

خ –تفعيل عمل الشركات المساهمة وسوق الأوراق المالية ودراسة الفوائد الدائنة والمدينة واستحقاقات وأجور وتعويضات ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها لغير السوريين .

د –وضع ضوابط و تشجيع للإفصاح السليم عن الحسابات الختامية للمنظومة المصرفية .

ذ –جذب الاستثمارات الخارجية وتوجيهها الوجهة الصحيحة المتناسبة مع تعظيم القيمة المضافة في سورية.

ر –إعادة النظر بمعدلات الفائدة بما ينسجم مع متطلبات الواقع الاقتصادي وتفعيل النشاط الاقتصادي .

ز –الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الصديقة مثل البر يكس و شانغهاى والاتحاد الجمركي الاوراسي ...الخ .

س – إصدار شهادات إيداع وسندات أذون خزينة بالقطع الأجنبي بضوابط معينة وغير قابل للتداول قبل سنتين.

3 إجراءات على المدى الطويل الأجل :

بعد اعتماد الإجراءات السابقة في المجالين القصير والمتوسط الأجل،نضيف إليها للمجال طويل الأجل مايلي :

أ –اعتماد سياسة التحوط لتجاوز تذبذب أسعار الصرف، وزيادة الثقة بالعملة الوطنية .

ب – وضع خطة عملية علميةلتجاوزسياسة الإعصار النقدي أي أن عناصر المشكلة تتشابك وتتولد من ذاتها وبذاتها ومن هنا تشبه الإعصار، وعناصرها تتجلى بخطة مبرمجة من قبل تجار الأزمة وتتجسد بما يلي :

- السعي الحثيث لبث إشاعات عن ضعف قيمة العملة الوطنية.
- بعد ذلك يضطر البنك المركزي للتدخل في السوق من خلال ضخ قطع أجنبي في السوق.
- بعدها يقوم المضاربون بشراء الكميات المطروحة في السوق من قبل البنك المركزي ويعودوا مرة أخرى لبيعها بأسعار أعلى وتولد أزمة جديدة وهكذا دواليك .

ت – تدخل البنك المركزي لتنظيم عملية اقتراض المستثمرين السوريين للقطع الأجنبي من الخارج وسدادها .

ث – الابتعاد عن تعويم العملة من خلال ترك سعر الصرف لقوى السوق واليد الخفية فيها .

ج –تغيير الاحتياطي النقدي الإلزامي بما يخدم سياسة التنشيط والتفعيل والتمكين الاقتصادي.

ح –التعامل بسلة عملات متنوعة بما فيها عملات الدول الصديقة.

خ بيع بعض السلع للأجانب بالعملات الصعبة مثل المحروقات وبطاقة الطيران والفنادق وغيرها.

د -إنشاء سوق **(الانترابنك دولار)**لجمع عناصر الطلب على العملات الأجنبية للجهات الطالبة والعارضة

ذ -تفعيل عمل دور الصندوق الوطني للاستثمار والتمويل السيادي وعمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

ر -تحسين المناخ الاستثماري ومكافحة الفساد المالي والإداري و تخفيض معدلات التضخم.

ومما سبق يتبين لنا أنه يمكن وضع خطة لمواجهة تذبذب سعر الصرف من خلال اعتماد خطة علمية واقعية، وهذا يؤكد عدم **صحة الفرضية الخامسة التي تقول أنه لا يمكن وضع خطة اقتصادية لوضع حد لتذبذب سعر الصرف.**

الخاتمة :

يتعرض سعر الصرف في سورية لتغيرات كبيرة وخاصة منذ عام 2011، وتضاعف في الربع الأول من عام 2015 عدة مرات مقارنة مع سعر الصرف المعتمد في عام 2010، وبالتالي لم يعد ممكنا ترك الأمور والفعاليات الاقتصادية لعشوائية قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب، بل برأينا أصبح ضرورة إعادة النظر بكل من السياستين النقدية والمالية، و هذا يتطلب وضع خطة عملية علمية تراعي العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة مع بعضها البعض،ويكون هدفهاتثبيت سعر الصرف وتسخيره لخدمة الانطلاقة الاقتصادية [15]، وهذا يتطلب أن تراعي الإجراءات المعتمدة خلالالمدى الزمني للإجراءات المتخذة والمعتمدة من قبل السياستين النقدية والمالية أي عمل البنك المركزي ووزارة المالية، وهذا يتطلب أيضا الانتقال من الرؤية الشاملة إلى الرؤية الجزئية،ويتم هذا من خلال توصيف الواقع الاقتصادي ومن ثم تحليل مكوناته للانتقال إلى وضع خطة علمية عملية قائمة على ربط الأسباب بالنتائج، وهذا يتطلب قبل كل شيء عودة هيبة الدولة على كامل الأرض السورية، وعندها نستطيع تفعيل عمل الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته وإصلاح المنظومة الإدارية ومحاربة الفساد وترسيخ الثقافة الوطنية،وبعد ذلك سنتلمس معالم زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يجب أن يعتمد بشكل أساسي على ارتفاع معدل إنتاجية العمل، لأنها هي المؤشر والمعيار الفعلي للزيادة الحقيقية لعوامل الإنتاج، وبالتالي نضمن تامين انسياب السلع والخدمات إلى السوق السوريةويحصل التوازن بين العرض والطلب، وهذا يؤدي تلقائيا إلى توازن الأسعار ويحد بذلك من فوضى الأسعار التي تشكل الأرض الخصبة لرفع أسعار الصرف،ويساهم في هذا اعتماد مجموعة من الإجراءات الفورية المؤقتة ومنها مثلا ضرورة ربط الاستيراد مع التصدير، واللجوء مؤقتا إلى الاستدانة من الدول الصديقة في حال الضرورة لكن بشروط ميسرة، ويمكن للسياسة النقدية في وقت الحرب أن تعتمد أكثر من سعر صرف حاليا، ولكن بشرط أن يتناسب سعر صرف كل سلعة مع أهميتها للاقتصاد الوطني ، أي أن نعتمد **سعر صرف زاحف**، وهذا النهج استخدم ويستخدم في دول كثيرة وخاصة أثناء الحروب والأزمات، لكن بشرط أن يكون الهامش بين أسعار الصرف الزاحفة مدروس بدقة وأن يكون تحت إشراف البنك المركزي ومجلس النقد والتسليف، وأن يراعي هذا السعر التركيز على المجالات التي تؤمن زيادة في مرد ودية الليرة السورية الواحدة أو تأمين الاحتياجات المجتمعية الضرورية والأساسية وأن تتناسب مع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، والانطلاق من تحديد القطاعات التي نمتلك فيها مزايا نسبية، ومن ثم نسعى لتحويلها إلى مزايا تنافسية في السوقين الداخلية والخارجية،وضرورة أن يترافق هذا مع ترشيد الإنفاق العام ووفقا لأولويات محددةتقتضيها متطلبات الصمود والنصر

المراجع:

1 حيالة، أديب – تقرير إخباري، منشورات وكالة الشام الإخبارية، تاريخ 2015/3/23 دمشق عام 2015.

2 ناشر، عبد الرزاق وديع – محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، منشورات جامعة صنعاء، اليمن،صنعاء،سنة 2009 .

3 خليل، حاتم جورج –دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسة النقدية في العراق، منشورات مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 59و60، صيف عام 2014.

4 كار سون، روبرت – ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة 1993.

5 ساموبلسون، بول إيه – علم الاقتصاد، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت، لبنان، عام 2006، صفحة 639.

6 –عباد، محمود–مجلة جامعة تشرين، مجلة فصلية،المجلد 28، العدد 2، صفحة 45 عام 2006.

7 –كتاب الاغتراب والعنف–أثار الأزمة السورية، المركز السوري لبحوث السياسات، عام 2014، صفحة 31.

8 جريدة الثورة السورية – عدد 15741، تاريخ 2015/4/12 مؤسسة الوحدة،صفحة 5 .

9 –كتاب الأزمة السورية – الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات،كانون الثاني 2013، صفحة 479

10 البنك المركزي السوري – مذكرة رسمية، رقم 1626/ر تاريخ 2014/6/23، صفحة 4–5 .

11 جريدة البعث – عدد 15291، تاريخ 2015/4/15، دمشق، دار البعث، صفحة 3.

12 صحيفة الوطن السورية – عدد 2127، تاريخ 2015/4/19، صفحة 5.

13 وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية، مذكرة عن تحليل الوضع الراهن، سنة 2015 صفحة 6.

14 حلاس، سامر – جريدة تشرين السورية، عدد 12298، تاريخ 2015/4/12،صفحة 7.

15 ألبير،روبيرتس – كتاب لعبة النقود، مكتبة المدبولي، ناشرون، مصر القاهرة عام 1993، صفحة 166.